



إستراتيجية محدثة للمراعي في الأردن



وزارة الزراعة
مديرية المراعي وتنمية البادية

٢٠١٤/٢٠١٣





تلعب المراعي الطبيعية في الأردن دوراً مهماً في تلبية جزء من الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية وذلك على الرغم من التدهور الذي تعرضت له الموارد الرعوية على مدى العقود الماضية. فما انفكت أراضي المراعي تمثل ركيزة أساسية لغذاء المواشي ومكوناً أساسياً في النظم البيئية في المملكة.

واستجابة لأهمية تعظيم هذا الدور أقيمت المحميات الرعوية في شتى المناطق البيئية والتي يتم إدارتها وفق سياسات رعوية سليمة ونظم رعي مستدامة. فقد تم مثلاً اتباع النهج التشاركي في إدارة الموارد الرعوية من أجل استدامة المراعي الطبيعية بشكل يضمن توفير سبل العيش للأجيال القادمة في ظل التحديات التي تفرضها التغيرات المناخية بما في ذلك توالي موجات الجفاف والتي فاقت تدهور الموارد الطبيعية والحياة البرية وسرعت من وتيرة التصحر.

وبناءً عليه قامت وزارة الزراعة بتحديث الاستراتيجية الوطنية للمراعي بالتعاون مع الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة وبالتشاور والتعاون مع الجهات ذات العلاقة. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول ما ينبغي فعله لوقف تدهور المراعي من خلال معالجة مسبباته وتعزيز الإدارة المستدامة للمراعي وتحسين الغطاء النباتي الرعوي كماً ونوعاً وتمتين مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية وتوعيتها بدورها ومسؤولياتها في هذا المجال وتنظيم مؤسساتها وتعزيز قدراتها.

وقد جعل ذلك التوجه الاستراتيجية الوطنية للمراعي متماشية مع اتفاقيات ريو الثلاث حول التغير المناخي والتصحر والتنوع الحيوي وأسبغ عليها طابعاً مؤسسياً عملياً يتمثل في اشتغالها على مجموعة محددة ومتكاملة من المشاريع والأنشطة الموجهة لتحقيق أهداف معينة وتطبيق نهج الحمى في إدارة الموارد الرعوية بما يكفل استدامتها.

ختاماً أود أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان لكل من ساهم في إعداد وإخراج هذه الاستراتيجية وأخص بالذكر الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة ومكتبه الإقليمي لغرب آسيا.

د. عاكف الزعبي

وزير الزراعة

أعدت هذه الاستراتيجية الوطنية المحدثة للمراعي في الأردن من قبل اللجنة الوطنية لاستراتيجية المراعي في وزارة الزراعة ويرأس اللجنة عطفة الدكتور راضي الطراونة الأمين العام لوزارة الزراعة. ويتألف أعضاؤها من:

المهندس عيسى الشوبكي / مساعد الأمين العام لوزير الزراعة
الدكتور وائل الرشدان / مدير مديرية المراعي وتنمية البادية
المهندسة إيمان بني حسن / رئيس قسم تنمية المجتمعات الرعوية
المهندس محمد عارف الكايد / رئيس قسم تنمية المراعي وإدارة المحميات
المهندس منذر العدوان / رئيس قسم الدراسات والمعلومات
المهندس يحيى السطري / باحث في المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي
المهندسة لبنى القريوتي / رئيس وحدة المعلومات

استغرق عمل اللجنة في وضع هذه الاستراتيجية عدة أشهر. كما عمل كل من الدكتور جوناثان ديفيز، منسق المبادرة العالمية للأراضي الجافة في الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والمهندسة فداء حداد، مديرة برنامج الأراضي الجافة والنوع الاجتماعي في الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا والدكتور صائب خريسات - مستشار الاستراتيجية- على تلخيص هذه الاستراتيجية وتحديثها.

وقد راجع مسودة الاستراتيجية مختلف المعنيين، حيث أقرروا ما تضمنته من توجيهات رئيسية وأوصوا بإضافة عناصر أخرى إليها. وقد تم بالفعل إضافة هذه العناصر في هذه الوثيقة ثم نوقشت في ورشة عمل وطنية عقدت في عمان في شهر حزيران ٢٠١٣ لإتمام الاستراتيجية بشكلها النهائي.

المحتويات

١. نبذة عن القطاع الزراعي
 - مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني
 - المناطق الإيكولوجية-الزراعية في الأردن
 - الأقاليم الجغرافية-الطبيعية في الأردن
 - موارد الغابات والمراعي
 - المواشي
٢. أنماط المراعي في الأردن
 - استخدامات المراعي
 - إدارة المراعي
 - نظم الإنتاج في الحيوانات الماضغة الصغيرة وأثرها على المراعي
٣. حيازة وحقوق ملكية أراضي المراعي
 - حقوق الملكية في المراعي
 - إحياء الحمى وصون التنوع الحيوي
 - إعادة تأهيل المراعي المستندة إلى المجتمعات
 - المقالع في البادية الأردنية
٤. السياسات والاستراتيجيات والقوانين والبرامج الوطنية الزراعية
 - السياسات والاستراتيجيات والقوانين المتصلة بالقطاع الزراعي
 - تحليل السياسات المؤثرة في المراعي
٥. استراتيجية وطنية محدثة للمراعي في الأردن
 - تناغم استراتيجية المراعي المحدثة مع اتفاقيات ريو

١. نبذة عن القطاع الزراعي

الأردن دولة شبه قاحلة ومعرضة للجفاف. غرباً يحتوي الأردن على سلسلة جبلية ذات مناخ متوسطي حار وجاف صيفاً ومعتدل البرودة وماطر شتاءً. ويفصل بين الصيف والشتاء فترتين انتقاليتين قصيرتين. أما الأجزاء الجنوبية والشرقية من المملكة فصيها جاف جداً وحار وشتاؤها بارد وجاف. بشكل عام ترتفع درجات الحرارة بالاتجاه جنوباً باستثناء بعض المرتفعات الجنوبية.

يتسم الإمداد بتباينات كبيرة، إلا أنه ينحصر في الشتاء وبداية الربيع. ويتراوح الهطول المطري بين ٥٠٠ ملم في المرتفعات وأقل من ٥٠ ملم في شرق المملكة. أما المعدل السنوي طويل الأمد للهطول المطري فهو ٨٣١٧ مليون متر مكعب (وزارة المياه والري، ٢٠١٤) يتبدد ٩٢.٥% منها تبخراً (م. فريوان وآخرون، ٢٠٠٧). أما هطول الأمطار في الصحراء الشرقية (المعروفة أيضاً بالبادية^١) والوفاة إلى الشرق من المنطقة الجبلية وتغطي نحو ٨٠% من مساحة الأردن فهو ضئيل (الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية، ٢٠١٤).

مساهمة الزراعة في الاقتصاد الوطني

تراجعت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠% إلى ٢٢.٩% في عام ٢٠١١ (بحدوشة وآخرون، ٢٠١٠)، مع أن قيمتها المطلقة ارتفعت (مثلاً من ٥٧ مليون دينار في عام ١٩٧٤ إلى ٥٩٨,٣ مليون دينار في عام ٢٠١١ كما هو مبين في الجدول ١).

جدول ١: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي

العام	١٩٥٤	١٩٦٤	١٩٧٤	١٩٨٤	١٩٩٤	٢٠١٠	٢٠١١
مساهمة الزراعة بالقيمة المطلقة (مليون دينار)	١٥	٣٢	٥٧	٩٨	١٩٣	٥٦٠	٥٩٨,٣
مساهمة الزراعة بالقيمة النسبية (%)	٤٠	٣٠	٢٠	٦	٤,٥	٢,٩	٢,٩
مجموع الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	١٥	٢٠٠	٢٨١	١,٧٦٤	٤,٣٠٠	١٨,٧٦٢	٢٠,٤٧٦

المصدر: البنك المركزي الأردني (تقارير دورية بين عامي ١٩٩٦ و٢٠١٢) ووزارة الزراعة ٢٠١٣.

إلا أن هذا القطاع حافظ على زيادة في القيمة النقدية (القيمة السوقية) كما يبدو من المساهمة المتزايدة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كما يظهر في قيمة إجمالي المخرجات الزراعية (من ٢٦٧,٣ مليون دينار في عام ١٩٨٦ إلى ١,٥٥٥,٣ مليون دينار عام ٢٠١٠) والاستهلاك النباتي والحيواني المباشر (من ١٥٣,٨ مليون دينار إلى ٩٧٦,٤ مليون دينار في عام ٢٠١٠).

وتقدر المساهمة غير المباشرة للزراعة من خلال المهن الزراعية المساندة كالأعمال التجارية الزراعية والتصنيع الغذائي وصناعة الأسمدة بـ ٢٧% من الناتج المحلي الإجمالي.

إلا أن أهمية القطاع الزراعي تنبع من كونه ليس مجرد مصدر رئيسي للمنتجات الغذائية (خاصة اللحوم الحمراء والدواجن، الألبان، الفواكه، الخضروات)، بل أحد مصادر العملة الصعبة من خلال الصادرات. ويقطن نحو ٢٠% من الفقراء في الأردن في مناطق ريفية معتمدين غالباً على الزراعة التي تتركز في تربية المواشي وحياسة أراض زراعية صغيرة في حين قد يعمل بعضهم بالزراعة ثم يهجروها. وبالرغم من غياب الدافعية لدى شباب الريف إلا أن الزراعة ما انفكت تشكل مصدراً هاماً للعمالة في المجتمعات الريفية (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ٢٠١٠).

١. كلمة «بادية» تصف الأراضي التي يعيش فيها البدو ويمارسون الرعي الموسمي.

المناطق الإيكولوجية-الزراعية في الأردن

يشتمل الأردن على خمس مناطق إيكولوجية-زراعية وذلك استناداً إلى مستويات الهطول المطري السنوي (الجدول ٢). والعامل الهام المشترك في كافة هذه المناطق هو الهطول المطري والذي يحدد استخدام الأراضي ونظم الزراعة الخاصة بكل منطقة. فالمناطق الجافة هي أماكن لرعي الحيوانات المجترة والزراعة البعلية للشعير، وكذلك القمح فزراعته بعلية إلا أنه يزرع في المناطق الأعلى المطيرة. أما الزراعة المروية بما يشمل تربية المواشي لإنتاج الألبان وزراعة الفواكه والخضروات فتتم في المناطق التي استقر فيها نمط الري.

جدول ٢: المناطق الإيكولوجية-الزراعية في الأردن ومعدلات الهطول السنوي فيها ومساحتها واستخداماتها

المناطق الإيكولوجية-الزراعية	معدل الهطول السنوي (مم)	المساحة (كم ^٢)	النسبة المئوية	استخدام الأراضي
القاحلة	أقل من ٢٠٠	٧٩,٤١٢	٨٩	رعي، حيوانات مجترة صغيرة، حبوب وأعلاف مروية
المناطق الهامشية	٢٠٠-٣٠٠	٥,٦٢٠	٦,٣	قمح وشعير، حيوانات مجترة صغيرة
شبه القاحلة	٣٠٠-٥٠٠	١,٣٣٨	١,٥	قمح وشعير، بقوليات غذائية، حيوانات مجترة صغيرة
شبه الرطبة	٥٠٠-٨٠٠	٨٩٢	١,٠	أشجار فواكه، تربية المواشي لإنتاج الألبان
وادي الأردن	٢٠٠-٣٥٠	١,٠٧٠	١,٢	خضروات، أشجار الفواكه، حبوب مروية، تربية المواشي لإنتاج الألبان
الكتل المائية		٩٨٦	١,٠	
المجموع		٨٩,٣١٨	١٠٠	

الخضروات (أهمها البندورة، الخيار، الباذنجان، الزهرة، الملفوف)، الفواكه (أهمها الحمضيات، الموز، البطيخ، العنب)؛ المواشي (الحيوانات المجترة الصغيرة كالأغنام والماعز باستثناء الأبقار لإنتاج المكثف للألبان).
وزارة الزراعة ٢٠١١، جُمعت من قبل «سيدأحمد» لبعثة التقييم التابعة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في نيسان ٢٠١١؛ دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١١، التقرير الإحصائي السنوي.

الأقاليم الجغرافية-الطبيعية في الأردن

تصنف الأقاليم الجغرافية-الطبيعية للأراضي في الأردن وفق اعتبارات متصلة بالمناخ والأرض والتضاريس الأرضية والارتفاع والترتبة والمياه. وتُمارس الزراعة وتربية المواشي على مستويات مختلفة في الأقاليم الجغرافية الأربعة التالية. ويحتوي سطح الأرض على تباينات تتمثل في وادي الأردن والمرتفعات الشمالية والغربية ذات الخصوبة والإنتاجية الزراعية والامتدادات الصحراوية وشبه الصحراوية للبادية في الشرق والتخوم الجنوبية الشرقية.

غور وادي الأردن ووادي عربة (المساحة ٥٠٠٠ كم^٢)

يمتد غور وادي الأردن من بحيرة طبرية في الشمال إلى خليج العقبة جنوباً ويشمل نهر الأردن ووادي (غور) الأردن. وبحيرة طبرية والبحر الميت. ويمكن تقسيم هذه المنطقة إلى ثلاثة أجزاء أولها «وادي الأردن» الذي ينخفض عن سطح البحر بين ٢٠٠ و ٤٠٠ متر ويمتد من بحيرة طبرية في الشمال إلى البحر الميت بطول ١٠٤ كم وعرض يتراوح بين ٤ و ١٦ كم، وتحيط به من الشرق والغرب جبال عالية. وفي حين يصل معدل الهطول المطري في شمال هذا الجزء إلى نحو ٣٠٠ ملم فإنه يقل في جنوبه إلى ١٠٢ ملم. أما الجزء الثاني فهو «الغور الجنوبي» والذي ينخفض أيضاً عن سطح البحر في المنطقة الواقعة جنوب البحر الميت. ويقل معدل الهطول المطري في هذا الجزء عن ١٠٠ ملم. والجزء الثالث هو «وادي عربة» الممتد في الغور الجنوبي والعقبة، وهو إقليم بالغ الجفاف ذو مناطق زراعية محدودة تعتمد على الري بالمياه الجوفية. ويعتبر كل من وادي الأردن والغور الجنوبي من أهم المناطق الزراعية لوجود مصدر مائي دائم هو نهر اليرموك والسدود الجانبية بالنسبة لوادي الأردن والمياه السطحية بالنسبة للغور الجنوبي. وبفضل انخفاض هاتين المنطقتين عن سطح البحر ودرجات الحرارة المرتفعة فيهما فإنهما تمثلان أهم مناطق إنتاج الخضروات شتاء. ويبلغ مجموع مساحة الأراضي المزروعة في الأغوار نحو ٣٤٠٠٠ هكتاراً، جميعها مروي. أما معظم حيازات الأراضي فتتراوح مساحتها بين ٣ و ٤ هكتارات. ويستخدم المزارعون الطرق الزراعية التقليدية الحديثة في الرعي والإنتاج والتسويق.

٢. هكتار: وحدة مساحة مترية تساوي عشرة الاف متر مربع

المرتفعات (المساحة ٥٠٠٠ كم^٢)

تمتد المرتفعات على طول الجزء الغربي من المملكة، وفيها يقطن معظم سكان الأردن الحضر (مثل سكان عمان والزرقاء وإربد والكرك) وسكان المناطق المتاخمة للمراكز الحضرية. وتصب جداول وأودية عديدة تقع في الشرق مياهاً في نهر الأردن والبحر الميت ووادي عربة. ويتراوح ارتفاع هذه المناطق بين ٦٠٠ متر في الشمال و١٠٠٠ متر في الوسط و١٥٠٠ متر في الجنوب. وتمثل المرتفعات سلسلة من المساقط المائية والمساقط الفرعية تقع في منطقة شبه جافة حيث المعدل السنوي لهطول الأمطار ٣٥٠-٥٠٠ ملم ومنطقة صغيرة شبه رطبة حيث المعدل السنوي لهطول الأمطار يزيد عن ٥٠٠ ملم.

إقليم السهوب: المنطقة أو السهول الجافة (المساحة ١٠٠٠٠ كم^٢)

إقليم السهوب هو عبارة عن سهول تقع بين المرتفعات والصحراء الشرقية (البادية). في السابق كانت هذه المنطقة الممتدة من إربد عابرة المفرق ومادبا وصولاً إلى الكرك جنوباً مغطاة بنباتات أصيلة، إلا أن معظمها فقد بفعل الجفاف. ويتراوح الهطول المطري بين ٢٠٠ ملم في الشرق و ٣٥٠ ملم غرباً. ويقع أكثر من ٥٠% من الأراضي القابلة للزراعة ضمن هذه المنطقة. وتتمثل أهم المحاصيل البعلية بالشعير (الذي يزرع في المناطق التي يتراوح الهطول المطري فيها بين ٢٠٠ و ٣٠٠ ملم) والقمح وأشجار الفاكهة (حيث يتراوح الهطول المطري بين ٣٠٠ و ٣٥٠ ملم). في الجنوب تمتد جبال الشراة من الشوبك إلى رأس النقب. ويتلقى هذا السهل المرتفع أمطاراً قليلة مما يجعله محدود النباتات.

البادية (إقليم الرعي الصحراوي والسهوي)

يغطي إقليم البادية نحو ٨٠% من مساحة المملكة، ويتلقى معدلاً سنوياً من الأمطار يقل عن ٢٠٠ ملم. يمتد هذا الإقليم من الصحارى البازلتية الشمالية وصحراء الرويشد في الشمال الشرقي إلى الصحراء الوسطى الواقعة جنوب عمان. ويصب وادي السرحان الواقع على الحدود الشرقية للأردن شمالاً في الأزرق. ويتخلل حوض الجفر الواقع جنوب الصحراء الوسطى عدد من الأودية ذات النباتات المتفرقة. أما في جنوب الجفر وشرق وادي رم فتقع صحراء المدورة التي تحتوي على تلال معزولة وجبال صخرية غير مرتفعة مفصولة بأودية رملية واسعة. وقد بدأ مؤخرًا استخراج المياه الجوفية لزراعة الخضروات وأشجار الفاكهة والقمح في مناطق محدودة.

موارد الغابات والمراعي

موارد الغابات في الأردن محدودة حيث تشكل الغابات ١% فقط من مساحة المملكة، وهي مناطق تتميز عامة بأنها غير منتجة وغير قادرة على إنتاج أخشاب ذات نوعية جيدة مناسبة للأغراض التجارية أو الصناعية وبالتالي فإن قيمتها التجارية محدودة. إلا أنها توفر أشكالاً أخرى من الخدمات الهامة كالمساهمة في حماية التربة وإدارة مساقط المياه والقيمة الجمالية والترفيهية وصون التنوع الحيوي وضبط انبعاثات الكربون. ثمة نوعان من الغابات في المملكة طبيعية ومستحدثة تشمل مَصَدات الرياح وأحزمة الوقاية. وتشكل الغابات الطبيعية ٠,٤٤% فقط من مساحة الأردن البالغة ٥٠٨٠٠ هكتار.

في الماضي كانت موارد الرعي كافية لإطعام المواشي على مدار العام تقريباً في حين كان يتم اللجوء للتغذية التكميلية فقط في أوقات الشدة مثل ظروف القحط الشديد والطويل أو البرد القارس. أما حالياً فتبين دراسات عديدة أن موارد الرعي الطبيعية قد تراجعت تراجعاً كبيراً وأصبحت مساهمتها في تغذية المواشي أقل من ٢٠% (الجندي وأبو زنت، ١٩٩٣؛ أبو زنت والطباع، ٢٠٠١؛ أبو زنت، ٢٠٠١؛ أبو زنت، ٢٠٠٢). وكانت الإنتاجية الأصلية من المادة الجافة لكل من السهوب والبادية قبل عام ١٩٩٠ تقدر بـ ٢٠ كغم و ٨ كغم على التوالي للدونم الواحد. لكن بعد عام ١٩٩٠ وبفعل السياسات والممارسات غير المستدامة التي سادت حينئذ انخفضت هذه الإنتاجية لتصبح ١٠ كغم و ٤ كغم على التوالي. يشير ذلك إلى أن النظم الرعوية التقليدية مهددة وأن نحو ربع مليون نسمة (أي ٥% من سكان الأردن) المرتبطين بشكل مباشر أو غير مباشر بالأنشطة الرعوية سيتأثرون تأثيراً بالغاً.

تساهم المواشي في نحو ٥٥% من الإنتاج الزراعي في الأردن. وتتركز الأنواع الرئيسية للمواشي في الأغنام والماعز. وتتغذى هذه المواشي بشكل أساسي على مخلفات المحاصيل والأعلاف المزروعة وحبوب الشعير حيث تساهم المراعي بما يكفي لنحو شهر من غذاء المواشي في الأعوام العادية. وتنخفض هذه المساهمة انخفاضاً حاداً في المناطق التي تعاني من الرعي الجائر وفي أعوام الجفاف. كما لا يتوقع أن تتجاوز أقصى درجات مساهمة المراعي في حالة تحسينها ٣٠% من متطلبات التغذية اليومية لرأس بالغ من الأغنام أو الماعز (سيدأحمد، ٢٠١١). ويلقى الغذاء التكميلي تشجيعاً من خلال الدعم الحكومي للشعير وانخفاض مستوى توفر الأعلاف مما خفّض من أرباح المنتجين وأضعف تنافسية منتجاتهم محلياً وخارجياً.

وقد أدى عقدان من الزمن وسهولة التنقل عبر الصحراء إلى تشجيع اعتماد تربية المواشي على الشعير والذي يستحوذ على ٦٣% من تكاليف الغذاء التي يدفعها المنتجون.

كما شجعت السياسات الحكومية في دعم تكاليف المدخلات المستوردة خاصة خلال مواسم الجفاف مربي المواشي على اقتناء أعداد كبيرة من رؤوس الحيوانات تفوق طاقة المراعي.

٢. أنماط المراعي في الأردن

تتألف المراعي في الأردن من المناطق القاحلة وشبه القاحلة ذات الهطول المطري المنخفض والمناخ المتنوع. وبالتالي فإن النظم الإيكولوجية فيها تشمل أراضي الأعشاب والأعشاب الأصلية وأراضي الشجيرات والحراج. وتتصف المراعي بعدم وجود حدود واضحة لها، فحدودها متحركة تبعاً للأحوال المناخية. وتمثل المراعي عنصراً هاماً في الثقافة الأردنية وتطور الأردن عبر التاريخ وصورته المجتمعية، وهي ذات قيمة ثقافية وتراثية كبيرة.

تعتمد مساحة المراعي الأردنية على التعريف المستخدم لهذه المراعي بشكل أساسي. فمن شأن تعريف شمولي أن يدخل في المراعي معظم الصحراء وإقليم السهوب والمرتفعات مما يجعل نحو ٩٧٪ من مساحة اليابسة في الأردن ضمن المراعي. وفق هذا التعريف فإن المراعي هي «الأراضي المفتوحة وغير المسيجة حيث تنمو الأعلاف بشكل طبيعي، وغير المناسبة للزراعة التقليدية بسبب شح الأمطار وانخفاض الخصوبة ووعورة الأرض وشيوع الصخور فيها أو بسبب مزيج من هذه العوامل، مما يجعل الاستغلال الأمثل لهذه الأراضي مقتصراً على إنتاج الأعلاف للحيوانات» (أبو زنت، ١٩٩٩؛ سنكري، ١٩٧٧).

في المقابل ثمة تعريف يعتبر المراعي الأقاليم غير القابلة للزراعة البعلية بسبب انخفاض المعدل السنوي للهطول المطري عن ٢٠٠ ملم مما يخفض تلك النسبة إلى ٨٠٪. وقد عرّف قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ المراعي بأنها «كافة الأراضي المسجلة كذلك وأية أراض أخرى مملوكة للدولة حيث يقل معدل الهطول السنوي للأمطار عن ٢٠٠ملم والتي لا تحصل على ري دائم أو الأراضي المخصصة فقط للاستخدام العام». ومنذ عام ١٩٨٥ تسارعت مختلف أنواع الزراعة على حساب مساحة أراضي المراعي.

استخدامات المراعي

الرعي

إن أهم استخدام اقتصادي للمراعي هو «الرعي». أما أكثر المواشي التي يتم رعيها فهي الأغنام، إلا أن الماعز تفوقها عدداً في الجنوب. ويمثل ذلك افتراقاً كبيراً عما كان سائداً حتى أربعينات القرن الماضي عندما كانت تربية الإبل هي الأكثر انتشاراً. إلا أن الإبل لا تزال تربي في مناطق معينة مع انخفاض أعدادها بشكل كبير. وقد أثر هذا التغيير في الأنماط النباتية حيث لا تستطع الأغنام أو الماعز أكل الشجيرات الشوكية الكبيرة التي تقف عليها الجمال. من ناحية أخرى استمرت النظم المضبوطة لاستخدام أراضي المراعي مثل نظام «الجمي» (وهو نظام صون تقليدي استخدمه البدو لتنظيم الرعي وإبقاء الأراضي محمية) حتى أوائل القرن العشرين.

الزراعة

تمثل الزراعة إحدى أكثر استخدامات المراعي شيوعاً. ومع أن شح الأمطار يجعل هذه المنطقة غير مناسبة للزراعة إلا أن الأطراف الغربية للمراعي تزرع. وأكثر الأنماط الزراعية انتشاراً في المراعي الزراعة البعلية للشعير شتاء. لكن الإنتاج ضعيف جداً، وبالتالي لا قيمة اقتصادية له.

إدارة المراعي

اتسمت المراعي الأردنية لمئات من السنين بنظم تقليدية فعالة لحيازة الأراضي وحقوق الرعي ارتبطت بالمؤسسة العشائرية. وقد وفر ذلك الحماية لموارد تلك الأراضي ونظم استخدامها مما أدى إلى صونها واستمرار إنتاجيتها برغم الظروف البيئية والاجتماعية السائدة. وباندثار هذه النظم والحقوق واستملاك الدولة لأراضي الرعي وفتحها للجميع غزت المراعي استخدامات جديدة كالرعي الجائر أو الرعي المبكر وحرثة الأرض لتثبيت الملكية والزحف الحضري واقتلاع الشجيرات والتحرك العشوائي للمركبات وأنشطة المقالع والتعدين. وغدت أرجاء عديدة من هذه المناطق مهددة بسبب عدم مراعاة متطلبات استدامة مواردها أو إنتاجيتها. كما أدى إلغاء الواجهات العشائرية للأرض إلى فقدان الحافز لدى الرعويين والبدو لصون مواردهم وأراضيهم وضبط ممارساتهم الرعوية. لذلك من شأن وضع تعريف ملكية

هذه الأراضي أن يساعد كثيراً على تصميم خطط لتطويرها وتحسينها.

وتشمل أنشطة إدارة المراعي ما يلي:

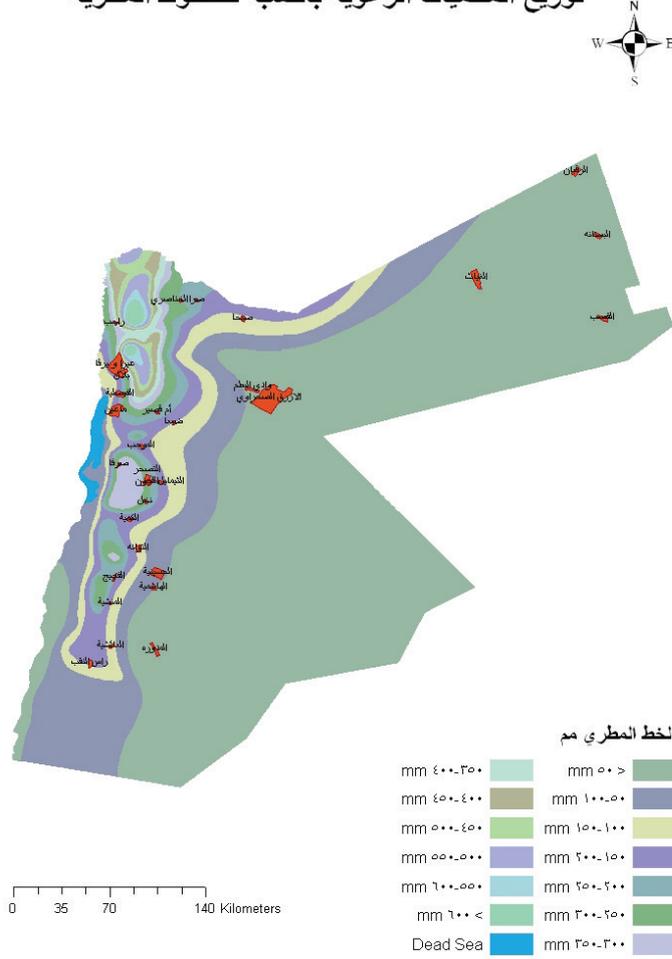
1. الحماية: حماية الموارد الطبيعية للمراعي من خلال كبح الممارسات الرعوية الخاطئة والأنشطة الضارة كالاختطاب.
2. تحسين وتطوير المراعي من خلال الحصاد المائي وزراعة الأشتال الرعوية وإعادة زراعة أنواع من الأشتال الرعوية وتنظيم استغلال المراعي. وقد أقامت وزارة الزراعة ٣٤ محمية رعوية لحماية وإدارة أنواع النباتات الرعوية وصون النظام الإيكولوجي.
3. نظم الإنتاج في الأردن.

نظم الإنتاج في الحيوانات الماضغة الصغيرة وأثرها على المراعي

وتشمل نظم الإنتاج في الحيوانات الماضغة الصغيرة (الأغنام والماعز) ما يلي:

- نظام الإرتحال: اتبع هذا النظام من قبل المجموعات التي تعتمد بشكل أساسي على المواشي كمصدر للعيش مما يدفعها للتنقل معظم أوقات السنة طلباً للكأ والماء لمواشيها.
- نظام الانتجاع: وتمارسه المجموعات التي تعتمد أساساً على الزراعة ولكنها تمارس أيضاً تربية المواشي وتستفيد من اختلافات الطقس من خلال نقل مواشيها بين مناطق مختلفة.
- نظام الاستقرار: تعتمد الأغنام في غذائها على توازن الغذاء والرعاية الطبية الموفرة لها. ويغلب على هذا النظام الطابع التجاري.

توزيع المحميات الرعوية بالنسبة للخطوط المطرية



توزيع المحميات الرعوية في المناطق المطرية (المصدر: وزارة الزراعة /مديرية المراعي وتنمية البادية، ٢٠١٢)

٣. حيازة وحقوق ملكية أراضي المراعي

يمكن امتلاك الأراضي في الأردن من قبل أفراد أو جماعات (USAID ٢٠٠٧). ويمكن تقسيم أنواع ملكية الأراضي في البادية الأردنية إلى ما يلي:

١. أراضي الملكيات الخاصة.

٢. الأراضي المملوكة لخزينة المملكة الأردنية الهاشمية.

٣. الأراضي المسجلة باسم بعض المؤسسات الحكومية والقوات المسلحة الأردنية.

ومع أن الأراضي الرعوية تعتبر ملكية للدولة إلا أنها تقليدياً شكلت واجهات عشائرية تستطيع العشائر ممارسة كامل حقوق استخدامها. وينشأ عن ذلك نزاع حول استخدام الأراضي وسوء إدارة للموارد الطبيعية يؤدي إلى رعي جائر وزيادة رقعة التصحر.

مارس البدو منذ القدم نظاماً تقليدياً لإدارة الأراضي أطلق عليه «الديرة» وهي المنطقة التي ترتحل جماعة ما ضمن أرجائها وتشمل بقاعاً رعوية وأخرى مزروعة. أما نظام الرعي فقد عرف باسم «الجمى» وهي المنطقة التي تطلب فيها الأعلاف الجيدة في حين يتم إراحة الأرض المرعية لتتعافى. وتشتمل الديرة على مناطق جيدة للرعي كالأودية وقيعانها حيث تتجمع مياه الأنهر وتنمو النباتات، وهذه تعود ملكيتها إلى عائلات وعشائر وتكون حقوق ملكيتها محترمة من قبل الآخرين.

قبل خمسين عاماً مارس البدو الرحل تربية مواشهم دون اهتمام بالحدود السياسية فجابوا الأردن وسوريا والسعودية والمواقع القريبة من الحدود العربية، متنقلين بمواشهم إلى أراض قريبة ليتيحوا للأعلاف والموارد الطبيعية في أراضيهم الأصلية التجدد بعيداً عن تدخل المواشي وذلك في ما يشبه نظام الحمى. في ذلك الوقت كان نحو ٧٤٪ من مالكي المواشي يقصدون شرق الأردن (منطقة الحماد) لأغراض الرعي و٥٥٪ كانوا أيضاً يدخلون سوريا و٣٠٪ السعودية بفعل مواسم الجفاف في المملكة. ووفق المشاركين في إحدى الدراسات فقد كانت حياة الارتحال وتربية المواشي عبر ما أصبح حدوداً دولية مفيدة جداً أيضاً للأرض حيث يتاح لها استرداد ما فقدته من موارد وذلك خلال رعي المواشي في مواقع أخرى (أبو جابر وآخرون، ١٩٨٧؛ العون، ٢٠٠٨).

الآن وقد استقر البدو بشكل دائم في الأردن فإن ٧١٪ يربون مواشهم في البادية الشمالية حيث يربي ٥٦٪ مواشهم في الجزء الشمالي الشرقي من هذه البادية و١٥٪ في الجزء الجنوبي الغربي منها. ولم تعد تسمح الحدود السياسية الحالية للبدو بالتنقل بين الدول، مما جعل فرص موارد الأردن الرعوية المحدودة في التجدد ضئيلة للغاية. فقد شكل الانتقال للنظام الرعوي المستقر ضغطاً كبيراً على الأراضي حيث يبقى البدو مواشهم على مدار العام (التبيني وآخرون: 2012, 2:4 Page 3. <http://www.pastoralismjournal.com/content/2/1/4>)

حقوق الملكية في المراعي

يقوم إنتاج المواشي في المراعي الأردنية على مصادر غذائية من حقول محاصيل ومراعي مجتمعية وأراضي الدولة (الغابات والمراعي المفتوحة والمحميات الحرجية) ومن الأراضي وأسواق الغذاء. وتعتمد حقوق الحيازة المضمونة على حقوق الاستخدام المسجلة الممنوحة من قبل الدولة وحقوق الملكيات الخاصة. ولحملة حقوق الملكية هؤلاء كامل التحكم بموارد أراضيهم سواء كان نوع حيازتهم تقليدي (الديرة) أو لأرض أميرية أو ملكية خاصة.

من المشكلات الشائعة في الإقليم ضعف السيطرة على المناطق الرعوية من قبل المواطنين الذين هم المستخدم الرئيسي لهذه الأراضي. وتمثل بعض التعاونيات الرعوية البديل المعاصر للسلطة القبلية التقليدية التي بمقدورها منع القطعان الوافدة من خارج المجتمع من التعدي على أراضي الرعي المركزية، إلا أن هذه التعاونيات لم تظهر فعالية في هذا المجال. وتتردد الحكومات في إعطاء المجتمعات الرعوية ما يكفي من المسؤوليات لممارسة السلطة الكاملة على الأراضي. وبغياب السلطة المحلية الفعالة على موارد المراعي يضعف الحافز لدى المجتمعات الرعوية لتقبل التوصيات الإدارية والمبادرات التقنية التي من شأنها تحسين إنتاجية الموارد.

وفي أراضي المراعي كذلك الموجودة في البادية الأردنية تبدو الإدارة الحكومية الخيار الناجح الوحيد. إلا أن ثمة أربعة بدائل مقترحة لتحسين إدارة الموارد: (١) تطوير تعاونيات رعوية، (٢) إعادة تعريف الحقوق الرعوية، (٣) إعادة إدخال مفهوم الحمى، (٤) تطوير وتحسين المراعي من خلال بناء القدرات.

إحياء الحمى وصون التنوع الحيوي

يقدم مجتمع بني هاشم في منطقة الزرقاء نموذجاً ناجحاً على إعادة تبني نظام الحمى. ويمثل إحياء الحمى في قرى بني هاشم محاولة لتوضيح كيف أن بناء قدرات المجتمع المحلي (رجالاً ونساءً) يمكنهم من حماية وإدارة أراضيهم ومواردهم في إطار جهد مجتمعي مضبوط سينعكس إيجاباً على مواردهم الطبيعية وعلى التطور الاجتماعي والاقتصادي في مناطقهم. قام المجتمع المحلي (وبدعم من وزارة الزراعة) بتحديد قطعة أرض مساحتها ١٥٠٠ هكتار تقع في غابة عامة يطلقون عليها «آخر بقعة خضراء» في منطقة حوض نهر الزرقاء المتحولة باضطراد لمركز صناعي. وقد جرت نقاشات بين جمعية بني هاشم ودائرة الحراج بمشاركة من مكتب رئيس الوزراء بهدف منح الجمعية حق إدارة الأراضي كحراج، حيث تمخضت هذه النقاشات عن تمكين المجتمع بداية من إدارة ١٠٠ هكتار ليصار إلى زيادة المساحة لتصبح ١٥٠٠ هكتار إن أثبتت هذه الإدارة نجاحها.

ومن خلال مشروع «ضمان الحقوق وتأهيل الأراضي لتحسين مستوى المعيشة» الذي يقوده الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة / المكتب الإقليمي لغرب آسيا (IUCN ROWA) طور مجتمع بني هاشم قانوناً عشائرياً محلياً أسموه «ميثاق شرف» ليساعد في إنفاذ النظام الجديد لإدارة الأراضي من خلال ضبط الرعي. وقد أقر محافظ الزرقاء هذا الميثاق مما يمثل دعماً لإنفاذه. كما شكلت وزارة الزراعة مجموعة مجتمعية محلية (جمعية حمى بني هاشم الزراعية الخاصة) لمتابعة هذه العملية واستدامتها.

بعد عام من الأنشطة وحفظ الحمى من الرعاة دون استخدام أي سياج بدأت الفوائد بالظهور من خلال التنوع الحيوي المتمثل في زيادة الكتلة الأحيائية واستعادة أنواع النباتات الأصلية مثل الشيح. وقد أتاحت حماية هذه المنطقة نمو الشجيرات والأعشاب والغطاء النباتي عامة. وقد تم تسجيل ظهور ٣٦ من أنواع النباتات الأصلية خاصة في المنطقة التي تتلقى أكبر قدر من الهطول المطري.

محمية شريف

تقع هذه المحمية في محافظة الكرك، حيث يملك مجتمع شريف ستين ألف دونم. وقد أصبحت هذه الأراضي تدار من قبل المجتمع المحلي والذي أنشأ جمعية تعاونية لمأسسة العمل التعاوني. وقد نجح أبناء المجتمع في تطبيق النهج التشاركي في حماية وزراعة المنطقة وإيجاد مشاريع مدرة للدخل كإكثار الأغنام.

بدأت الجهود الحكومية لصون وحماية التنوع الحيوي منذ أعوام عديدة. وتمثل الاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي إطاراً للأنشطة على مختلف المستويات لتعزيز القدرة على ضمان إنتاجية وتنوع وسلامة النظم الطبيعية وبالتالي القدرة على استخدام الموارد البيولوجية في الحد من الفقر في المناطق القروية وتحسين الظروف الصحية ونوعية حياة السكان. وفي هذا الإطار تركزت الجهود الحكومية على:

١. صون التنوع الحيوي واستخدام الموارد البيولوجية استخداماً مستداماً من خلال حماية الأنواع المختلفة من الحيوانات والنباتات والكائنات العضوية وإنتاجية النظم البيئية خاصة الغابات وأراضي الرعي والأراضي الزراعية ضمن نظام بيئي متوازن.
٢. تحسين الفهم للنظم الإيكولوجية وزيادة القدرات في مجال إدارة الموارد ونشر الإدراك لضرورة صون التنوع الحيوي من خلال الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية.
٣. إدارة الموارد الطبيعية وتوزيع الأدوار بين المؤسسات ذات الصلة بما يكفل صون الموارد الطبيعية الأساسية اللازمة لحياة الناس كالتربة والماء والغطاء النباتي والمناخ وتطوير هذه العناصر من خلال الاستخدام القويم والمستدام لها.
٤. الحفاظ على مبادرات أو تشريعات وتطوير أخرى جديدة في مجال صون التنوع الحيوي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية.
٥. العمل مع دول أخرى لصون التنوع الحيوي واستخدام الموارد الحيوية باستدامة والتشارك المنصف في الفوائد.

عندما تأسست الحديقة النباتية الملكية في الأردن في عام ٢٠٠٥ وضعت الأمن الغذائي كأحد أهم التحديات التي تواجه الأردن. وقد تألف كل من التغيير المناخي والرعي الجائر والتصحر والنمو السكاني المضطرب في الأردن لتشكيل اختلالاً هائلاً بين الأمن الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية. ولمعالجة قضية فقدان الموائل ومشكلات الأمن الغذائي على المستوى الأساسي أطلقت الحديقة مشروع إعادة تأهيل المراعي المستندة إلى المجتمعات في عام ٢٠٠٧ ابتداءً بخمس عائلات قاطنة بجانب موقع الحديقة ثم التوسع لشمول ٣٨ عائلة في عام ٢٠١٣.

بداية عارض المجتمع المحلي الرعي إقامة الحديقة بسبب تسييج جزء من الأرض التي كانت تستخدم تقليدياً في الرعي كي تصبح تابعة للحديقة. وكشأن معظم أراضي المراعي غير المنظمة في الأردن فقد كانت هذه الأرض على حال رديء بسبب تواصل الرعي الجائر والاحتطاب غير القانوني والتنزه، حيث كانت النباتات متفرقة وتآكل التربة وجفافها مستفحل.

تمثلت أولى خطوات المشروع في عقد اجتماعات مع أبناء المجتمع المحلي، حيث عُرض على مالكي المواشي المحليين شعيراً كبديل للرعي في الموقع أثناء قيام الحديقة بمسح للنباتات في الموقع وتقدير الكتلة الحيوية وتقدير الكميات المستخدمة منها. واستناداً إلى البيانات التي تم جمعها حدد فريق المشروع معدلات هذه الكميات وطور خططاً للرعي المنظم مما أدى إلى نمو كبير في الكتلة الحيوية والتنوع النباتي وتحسن وضع التربة. بينما تم السماح خلال أشهر الصيف الجافة للرعاة برعي مواشيهم داخل موقع الحديقة على أسس مضبوطة.

وقد نتج عن خطط إدارة الرعي التي وضعها المشروع عودة الوفرة للنباتات في أرض الحديقة إضافة إلى مزيد من الحياة البرية. وقد ازدادت الكتلة الحيوية بنحو أكثر من ٣٠٪ خلال فترة الثلاثة أعوام كما بينت مسوحات الكتلة الحيوية. فازداد عدد أنواع النباتات الأصلية النامية بشكل طبيعي في الموقع من ٤٣٦ في عام ٢٠٠٦ إلى ٥٨٠ نوعاً في عام ٢٠١٢، والتي لم يتم رصد بعضها في هذه المنطقة منذ أواخر القرن التاسع عشر.

وفي إطار المشروع أيضاً تعلمت بعض العائلات المحلية كيفية الحصول على دخل من مصادر أخرى بخلاف الرعي. فقد تم تدريب ١٢ عائلة على إنتاج منتجات النحل وصناعة الجميد والاستفادة من الفطر. كما تعلمت سيدات محليات مهارات الحياكة والأشغال اليدوية. ويسجل هذا المشروع نجاحات في تحسين مستوى حياة مربي الأغنام والماعز وتحسين متطلبات النظافة الشخصية مما قلل بشكل كبير من نسبة الأمراض في المجتمع. وقد أثمرت الأنشطة المتعددة للمشروع عن توفير مصادر دخل متنوعة ومرتفعة لمالكي المواشي المحليين وعن حشد طاقات المجتمع وفهم أكبر لممارسات الإدارة المستدامة للأرض، والتي تعتبر جميعاً أموراً أساسية في تحقيق مزيد من الأمن الغذائي محلياً وعلى المستوى الوطني.

المقالع في البادية الأردنية

في قانون الزراعة رقم ٤٤ لعام ٢٠٠٢ تتناول المادة ٣٦ أراضي المراعي باعتبارها تلك التي تتلقى معدلاً سنوياً من الأمطار يقل عن ٢٠٠ ملم، مما يعني أن معظم الأراضي في المملكة هي مراعٍ. ومع ذلك فوزارة الزراعة ليست هي الجهة المسؤولة عن هذه المراعي، حيث أنها مملوكة لخزينة الدولة، وبالتالي فإن مديرية أملاك الدولة في دائرة الأراضي والمساحة هي الجهة المسؤولة عن مثل هذه الأراضي ومناطق بها التعامل مع أية اعتداءات تقع عليها.

وتتولى سلطة المصادر الطبيعية المسؤولية عن المعادن في الأردن خاصة تلك الواقعة في أراضي البادية وتحتوي على الصخور اللازمة للمقالع والتي ازداد الطلب عليها منذ تسعينات القرن الماضي. وهذا يسهل على سلطة المصادر الطبيعية متابعة تراخيص المقالع في حين أن وزارة الزراعة مسؤولة عن إصدار كافة التراخيص باستثناء تلك الخاصة بالمقالع والتي تصدرها مديرية أملاك الدولة في دائرة الأراضي والمساحة. وقد أدى ذلك إلى انتشار المقالع في البادية الشرقية (الرويشد والأزرق / تل حسن) والبادية الجنوبية (معان).

وقد أدى تشتت الصلاحيات في مجال متابعة المقالع إلى تدهور أراضي المراعي والتي تعود ملكيتها للخزينة. لذلك أصبح لزاماً إعادة النظر في المادة ٣٦ من قانون الزراعة والتي تعرّف المراعي بأنها تلك التي تتلقى معدلاً سنوياً من الأمطار يقل عن ٢٠٠ ملم. فيجب الأخذ بعين الاعتبار إنتاجية الأرض وملكيتها عند إقامة المراعي وتطويرها خاصة وأن المملكة تشتمل على العديد من الأراضي ذات الإنتاجية المنخفضة لكن الغنية بالصخور والمعادن مما يتيح إقامة المقالع فيها. من ناحية أخرى فإن معظم المراعي مملوكة للخزينة ولا سلطة لوزارة الزراعة عليها. كذلك ثمة أراضٍ تعتبر واجهات عشائرية مما يعيق وزارة الزراعة عن إقامة محميات رعية فيها.

٤. السياسات والاستراتيجيات والقوانين والبرامج الوطنية الزراعية

السياسات والاستراتيجيات والقوانين المتصلة بالقطاع الزراعي

طورت وزارات عديدة - كل حسب اختصاصها- سياسات واستراتيجيات وقوانين خاصة بالزراعة والمواشي واستخدام الحراج والموارد المائية وحماية البيئة والتنوع الحيوي وأنفذتها بمستويات مختلفة من الأداء والفعالية. ويقدم الجدول ٣ وصفاً موجزاً لهذه الوثائق.

جدول ٣: السياسات والاستراتيجيات والقوانين المرتبطة بالقطاع الزراعي

الوثيقة	العام	النوع	الوصف
وثيقة السياسة الزراعية	١٩٩٦	سياسة	تهدف هذه الوثيقة إلى تحقيق التوافق بين التنمية الزراعية والمتطلبات والتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية تكاملية تتسم بالكفاءة والاستدامة والإنصاف. وقد اشتملت على تحديد واضح للأهداف والقطاعات الفرعية.
الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية ٢٠١٠-٢٠٠٢	٢٠٠٢	استراتيجية	تتناول هذه الاستراتيجية دور القطاع الزراعي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق تنمية زراعية وريفية مستدامة مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية كحماية وصون التنوع الحيوي الزراعي خلال هذه التنمية. وتقدم الاستراتيجية وصفاً لمشاريع مقترحة في القطاعات الزراعية الفرعية الخمسة: الزراعة البعلية، الزراعة المرورية في وادي الأردن، الزراعة المرورية في المرتفعات، المواشي والمراعي، تسويق الإنتاج الزراعي.
الاستراتيجية الوطنية للمراعي	٢٠٠١	استراتيجية	طورت هذه الاستراتيجية في عام ٢٠٠١ لأهداف رئيسية هي ضبط تدهور المراعي وعكس عملية التصحر وزيادة الإنتاج المستدام للماشية من خلال استعادة إنتاجية المراعي وزيادة إنتاجيتها المستدامة من الأعلاف ودعم إنتاج الأعلاف بهدف تشجيع تكاثر المواشي المكثف وتشجيع المجتمعات المحلية ومربي المواشي على تبني أساليب مكثفة لاستيلاء المواشي بهدف تنظيم أعدادها.
الاستراتيجية البيئية الوطنية	١٩٩٢	استراتيجية	تدرج الاستراتيجية البيئية الوطنية كافة الضغوط والمشكلات البيئية وتشمل ما يزيد عن ٤٠٠ توصية محددة وأنشطة مقترحة في مجال حماية البيئة وصونها.
الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر	٢٠٠٦	استراتيجية	أطلقت الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر في عام ٢٠٠٦. وتتألف من ستة برامج رئيسية مستندة إلى مشاريع. وتشمل هذه البرامج عدة مشاريع متعلقة برصد وضبط التصحر وبناء القدرات وإعادة تأهيل الموارد الطبيعية وتطويرها.
الأجندة الوطنية ٢٠٠٦	٢٠٠٦	استراتيجية وطنية	أطلقت الأجندة الوطنية في عام ٢٠٠٦ وهي تتألف من خطة وطنية وإصلاحية سياسية واجتماعية واقتصادية شاملة حتى عام ٢٠١٧. والهدف الرئيسي من الأجندة إيجاد سياسات متناغمة وضمان أن لا تتأثر بالتغيرات الحكومية مع مراعاة ضرورة تحديثها وتطويرها بانتظام.
قانون الزراعة المؤقت رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٢	٢٠٠٢	قانون	ينظم ويطور القطاع الزراعي للوصول إلى إنتاج زراعي متطور ومتنام ومتنوع يصون البيئة والموارد الطبيعية، كما يدعم الاعتماد على الذات وتلبية المتطلبات الدولية والإقليمية والمحلية.
قانون حماية البيئة رقم ١٢ لسنة ١٩٩٥	١٩٩٥	قانون	أقر كترشيع مؤقت في عام ٢٠٠٣ ثم صادق عليه مجلس الأمة في عام ٢٠٠٦. يوفر هذا القانون المظلة التشريعية الملائمة لإصدار أنظمة وتعليمات تفصيلية عديدة في مجال حماية البيئة.

تحليل السياسات المؤثرة في المراعي

الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية ٢٠١٠-٢٠٠٢

تتناول الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية ٢٠١٠-٢٠٠٢ دور القطاع الزراعي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والوضع الحالي للقطاع والسيناريوهات المستقبلية في ضوء «سيناريو الوضع القائم» و«سيناريو تنموي» لتحقيق تنمية زراعية وريفية مستدامة مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لهذه التنمية. تعرض هذه الاستراتيجية وصفاً لمشروعات مقترحة في القطاعات الزراعية الفرعية الخمسة: الزراعة البعلية، الزراعة المرورية في وادي الأردن، الزراعة المرورية في المرتفعات، المواشي والمراعي، تسويق الإنتاج الزراعي. وقد اقترحت مشروعات محددة ضمن هذه القطاعات الفرعية المختلفة، إلا أن المعوقات المالية أدت إلى عدم تنفيذ العديد من هذه المشروعات.

أنشطة رئيسية للقطاع الفرعي الخاص بالمواشي والمراعي ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية:

١. حماية المراعي الطبيعية وتنظيم الرعي وزيادة الطاقة الإنتاجية لموارد المراعي.
٢. تحديد استخدامات الأراضي وفق طاقتها الإنتاجية وإعطاء الأولوية لتطوير المناطق ذات القدرة العالية على إدراج تدابير تتعلق بحماية المياه وحسن إدارتها كعنصر أساسي في إدارة المراعي.
٣. تطوير المراعي وفق نهج إداري تكاملي ومشاركة المجتمع المحلي.
٤. حماية التنوع الحيوي الزراعي واستخدامه في تطوير المراعي والتوسع في إقامة محميات طبيعية ورعوية.
٥. تطوير نظم زراعية فلاحية تستفيد من تقنيات الحصاد المائي في تطوير المراعي.
٦. رصد التغيرات البيئية ومكافحة التصحر.
٧. زيادة إنتاج أعلاف الحيوانات وتحسين نوعيتها وإيجاد مصادر غذائية أخرى للحيوانات.
٨. تشجيع المشاريع العائلية الصغيرة القائمة على المواشي.
٩. دعم جمعيات مربي المواشي والتشجيع على إقامة مجالس أو جمعيات متخصصة للمنتجات الحيوانية وتسويقها وتوفير الخدمات المساندة الضرورية لذلك.
١٠. دعم التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني.

الاستراتيجية الوطنية للمراعي ٢٠٠٦

- تمثل هذه الاستراتيجية مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية (٢٠٠٢-٢٠١٠) والاستراتيجية المائية (٢٠٠٩) تدابيراً تنظيمية طورت للتعامل مع الاستخدامات المختلفة للبادية الأردنية ومشكلات سوء الاستخدام، مثل:
- تدهور المراعي بسبب الرعي الجائر واقتلاع النباتات وموجات الجفاف المتعددة.
 - زيادة أعداد المواشي بسبب زيادة الطلب بما يفوق الطاقة الطبيعية للنباتات.
 - سهولة نقل المواشي من خلال استخدام عربات النقل أو جلب المياه إلى مواقع تواجدها.
 - تردي صون النظام الإيكولوجي التقليدي وآليات تنظيم الرعي.
 - زحف الأنشطة الزراعية واستثمارات التعدين إلى المراعي.
 - ضرورة تبني أساليب لتحسين الإنتاج الحيواني لتنظيم النمو في أعداد الحيوانات بما يؤدي إلى زيادة إنتاجية الرأس الواحد من الحيوانات.
 - استخدام المراعي مشاعاً والذي يؤدي إلى مشكلات في استدامتها.
 - عدم كفاية أو حتى غياب الأنظمة والتطبيقات الفعالة للاستخدام المستدام للمراعي.

لقد تم تحديد الغايات القصيرة الأمد والبعيدة الأمد للاستراتيجية الوطنية للمراعي على النحو التالي:

١. وقف تدهور المراعي وعكس عملية التصحر.
٢. الزيادة المستدامة لإنتاجية المواشي من خلال استعادة إنتاجية المراعي وزيادة إنتاجيتها من الأعلاف.
٣. تحسين وصون البيئة في المراعي.
٤. تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لقاطني المراعي.
٥. دعم وتطوير المؤسسات الرعوية خاصة مديرية المراعي مادياً وبشرياً.
٦. تعديل وتطوير التشريعات الخاصة بالمراعي.
٧. تشجيع المجتمعات المحلية على تبني برامج لتحسين الإنتاج الحيواني وزيادة الاهتمام بنوعية الحيوانات والمشاركة في إدارة وتطوير المراعي.
٨. نشر الإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارها سبيلين فعالين لمكافحة التصحر وللتنمية التحولية.
٩. العمل مع المؤسسات المعنية لحل المشكلات الخاصة بالمراعي مثل أراضي الواجهات العشائرية وإيجاد حلول مناسبة للاستخدام المشاعي للمراعي وربط الاستخدام بالحقوق الثابتة.
١٠. دعم إنتاج الأعلاف لتشجيع الاستيلاء المكثف للمواشي.
١١. تشجيع المجتمعات المحلية ومربي الأغنام على تبني أساليب للاستيلاء المكثف بهدف ضبط أعداد المواشي.

تالياً أهم العناصر التي تفتقر إليها الاستراتيجية:

- اشتملت الاستراتيجية على بعض الأهداف التي من شأنها عكس عملية التصحر، إلا أنها لم تشتمل على أية معلومات أو مرجعية مرتبطة باتفاقية مكافحة التصحر التي انضمت إليها الأردن في عام ١٩٩٤.
- لا تُؤلي الاستراتيجية لدى تطوير برامجها أو وضع أولوياتها الخاصة بالسياسات والتمويل سوى النزر اليسير من الاهتمام بما لدى المجتمعات المحلية والنساء من معارف ومهارات في مجال إدارة وحماية المراعي. من ذلك أنه تم إغفال نهج الجُمى ودوره الفعال في مكافحة التصحر وصون التنوع الحيوي من خلال المشاركة المجتمعية.
- لم تركز الاستراتيجية على دور الجمعيات التعاونية في إدارة المراعي وصونها أو على دور المنظمات المنتفعة في إطار تعاوني.
- لم يتم الربط بين المخرجات المتوقعة للمشروعات المقترحة في الاستراتيجية وبين المواضيع الرئيسية الثلاثة لاتفاقيات «ريو» (حول التصحر والتنوع الحيوي والتغير المناخي) مما جعل الحصول على تمويل وحشد الموارد أمراً معقداً.

ينبغي مراجعة السياسات والقوانين والأنظمة والتعليمات بهدف تحقيق إدارة فعالة للموارد تتولاها المجتمعات. ومن الضروري أن تراعي هذه الإدارة توفير الحوافز للمزارعين ومربي المواشي لتحسين ممارساتهم في استخدام الأراضي بهدف ضمان الاستدامة والتقليل من تفتت الأراضي. ثمة حاجة أيضاً لبرامج داعمة لتحسين استيلاء الحيوانات وإدارة القطعان والمراعي إضافة إلى وقف التوسع في الزراعة (خاصة زراعة المحاصيل ذات المردود الضعيف) على حساب النظام الإيكولوجي الهش للمراعي. كما أنه من الضروري تقييم التهديدات التي تمثلها بعض جوانب التمدد الحضري وزحف المستوطنات البشرية على المناطق الصالحة للزراعة وقلّة الدعم الذي تتلقاه الأحزمة الخضراء المحيطة بالمدن.

صفوة القول إن قدرة مطوري الاستراتيجية والسياسات على تحديد المشكلات هي موضع تقدير، إلا أنه لا يبدو أن أياً من هذه قد ارتبطت بالأدوات الضرورية أو الأوضاع السائدة. وتقوم وزارة الزراعة حالياً بمراجعة الاستراتيجية الزراعية القائمة بهدف إعداد استراتيجية للتنمية الزراعية على المديين المتوسط والطويل بمساعدة منظمة «الفاو». وفي هذه السياق يوصى بأن تراعي وزارة الزراعة القضايا الواردة في التحليل أعلاه وتجري التعديلات اللازمة.

٥. استراتيجية وطنية محدثة للمراعي في الأردن

طوّرت الاستراتيجية الوطنية للمراعي في عام ٢٠٠١، إلا أن هذه الاستراتيجية والتشريعات ذات الصلة لم تُفعل لغياب الإجماع الوطني والخطط المتكاملة. وبالتالي لم يطرأ تغيير على ضعف الإدارة والاستخدام الخاطئ لموارد المراعي مما أدى إلى تدمير الغطاء النباتي وإضعاف القدرات الإنتاجية للمراعي. وحالياً تقف المراعي في الأردن عاجزة عن توفير الغذاء للحيوانات لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر في المواسم المطرية الجيدة وأقل من شهر في أعوام الجفاف وقد لا توفر أي غذاء. علاوة على ذلك فإن مساحات شاسعة من أراضي المراعي (نحو عشرة ملايين دونم) تعرف بالواجهات العشائرية قد جرى تخصيصها ملكيات خاصة دون وجود خطط لإصلاحها أو تطويرها وإدارتها. نجم عن ذلك شيوع تجارة العقارات في المناطق الرعوية واستخدام مساحات كبيرة لأغراض غير زراعية.

الرؤية: صون المراعي وإدارتها باستدامة.

الرسالة: دعم وتطوير قطاع المراعي، مما يحقق له تنمية مستدامة ويرفع الإنتاجية ويحافظ على مكتسباته وتعزيز الدور التكاملي للجهات ذات العلاقة ومشاركة المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية من أجل تحسين مستوى المعيشة لها في ظل التغيرات المناخية واستمرار حالات الجفاف والتي أثرت وبشكل كبير على زيادة تدهور الموارد الطبيعية والحياه البرية.

أهداف الاستراتيجية الأساسية:

١. التطوير والإدارة المتكاملين للمراعي.
٢. تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمربي المواشي والمجتمعات الرعوية مع مراعاة قضايا النوع الاجتماعي.
٣. تعزيز بناء القدرات (من خلال التدريب والتوعية).
٤. رصد وتقييم وضع المراعي.

البرامج والمشروعات المقترحة لتحقيق أهداف الاستراتيجية:

الهدف الأول: التطوير والإدارة المستدامان للمراعي

البرنامج الأول: عكس عملية التدهور من خلال تطبيق القانون وتعديله

المشروعات المقترحة

اسم المشروع	تحديث التشريعات المرتبطة بملكية المراعي واستخدام الأراضي
المبررات	التدهور المستمر في أراضي الرعي بسبب عدم فعالية تشريعات إدارة أراضي الرعي وتنظيم المنتفعين
الأهداف	<ul style="list-style-type: none"> تحديد الثغرات وجوانب القصور في التشريعات القانونية والفنية النافذة تعديل التشريعات النافذة بحيث تشمل الحوكمة الرشيدة للمراعي
المناطق / المجموعات المستهدفة	المراعي ومستخدموها
الأطراف المنفذة	<ul style="list-style-type: none"> رئاسة الوزراء مجلس الأمة وزارة الزراعة دائرة الأراضي والمساحة المركز الجغرافي الملكي الأردني المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا الحديقة النباتية الملكية
مدة التنفيذ	ثلاثة أعوام
متطلبات التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> قانون جديد لإدارة المراعي موارد مالية تفعيل نظام تنظيم استعمال الأراضي
مؤشرات الإنجاز	<ul style="list-style-type: none"> وضع تشريعات لإدارة الأراضي المصادقة على التشريعات من قبل الجهات المختصة
التكاليف التقديرية	٥٠٠,٠٠٠ دينار

البرنامج الثاني: تحسين الغطاء النباتي كماً ونوعاً

المشروعات المقترحة

اسم المشروع	إعادة تأهيل محميات الرعي
المبررات	حاجة المحميات للتنوع الحيوي الجيد
الأهداف	<ul style="list-style-type: none"> الإدارة المستدامة النهج التشاركي
المناطق / المجموعات المستهدفة	مناطق في عيرا وبقا وبقا وبقا وبقا (١٠٠٠ دونم في كل من هذه القرى)
الأطراف المنفذة	وزارة الزراعة / المديرية المختصة في الوزارة، الحديقة النباتية الملكية، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي
مدة التنفيذ	ثلاثة أعوام
متطلبات التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> دراسات ومسوحات في هذه المناطق موارد مالية تدريب وتوعية المجتمعات إشراك المجتمع تطبيق مفهوم الرعي المضبوط خاصة في المجتمع الرعوي استخدام تقنية الحصاد المائي في تطوير المراعي

اسم المشروع	إعادة تأهيل محميات الرعي
مؤشرات الإنجاز	<ul style="list-style-type: none"> زيادة إنتاجية المحميات بنسبة ١٠% عودة ١٠-٥ أنواع نباتية منقرضة للنمو في المحميات المستهدفة تحسن انتشار النباتات المعرضة للانقراض بنسبة ٥% على الأقل التقليل من انجراف التربة
التكاليف التقديرية	٥٠٠,٠٠٠ دينار

البرنامج الثالث: تمكين المجتمعات الرعوية بما فيها النساء لتصبح قادرة على الإدارة المستدامة ذاتياً للموارد الرعوية

المشروعات المقترحة

اسم المشروع	تطوير الموارد الرعوية
المبررات	<ul style="list-style-type: none"> تدهور المراعي في حين أن ثمة إمكانية لزيادة إنتاجيتها بالإدارة القومية والتقنيات الحديثة تساهم النساء - من خلال ما لديهن من معرفة قيّمة - مساهمة أساسية في الزراعة والمشروعات الريفية في المناطق الرعوية كمزارعات ومربيات للمواشي وعاملات وربات أعمال
الأهداف	<ul style="list-style-type: none"> الإدارة المستدامة تحسين كفاءة الموظفين الفنيين في المراعي زيادة الطاقة الإنتاجية للمراعي تحسين الوضع الاقتصادي للمجتمع الرعوي من خلال تطوير المراعي
المناطق / المجموعات المستهدفة	مناطق الرعي المحتملة
الأطراف المنفذة	<ul style="list-style-type: none"> وزارة الزراعة برنامج بحث وتطوير البادية الأردنية دائرة الأراضي والمساحة المركز الجغرافي الملكي الأردني الحديقة النباتية الملكية المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي
مدة التنفيذ	خمس أعوام
متطلبات التنفيذ	فريق عمل متخصص يقدم الدعم اللازم لنجاح المشروع
مؤشرات الإنجاز	<ul style="list-style-type: none"> زيادة إنتاجية المراعي بنسبة ١٠% إتمام ١٠ دراسات ميدانية عقد ٥ مسابقات تدريبية خارج الأردن عقد ١٠ مسابقات تدريبية محلياً
التكاليف التقديرية	٧٥٠,٠٠٠ دينار

الهدف الثاني: تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمربي المواشي والمجتمعات الرعوية مع مراعاة قضايا النوع الاجتماعي والتغير المناخي

البرنامج الأول: تحسين دخل المنتفعين الريفيين من المحميات الرعوية

المشروعات المقترحة

اسم المشروع	استخدام النباتات الطبية والعطرية في تحسين دخل الأسر
المبررات	<ul style="list-style-type: none"> ضعف الاهتمام بالنباتات الطبية والعطرية الدخل المنخفض في المجتمعات الريفية ضعف مشاركة النساء الريفيات في تأمين الدخل
الأهداف	<ul style="list-style-type: none"> زيادة الاهتمام بالنباتات الطبية والعطرية زيادة الدخل في المجتمعات الريفية تفعيل دور المرأة تطبيق مفهوم الرعي المضبوط

اسم المشروع	استخدام النباتات الطبية والعطرية في تحسين دخل الأسر
المناطق / المجموعات المستهدفة	مواقع مختارة
الأطراف المنفذة	<ul style="list-style-type: none"> وزارة الزراعة المؤسسة التعاونية الأردنية منظمات المجتمع المحلي
مدة التنفيذ	خمسة أعوام
متطلبات التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> تطبيق التشريعات لمنع التعدي على المحميات الرعوية تعيين فريق إداري لتنفيذ أنشطة المشروع توفير قنوات تسويق عقد برامج توعية
مؤشرات الإنجاز	<ul style="list-style-type: none"> عقد عشرين دورة تدريبية حول زراعة النباتات الطبية والعطرية تقييم أثر الدورات التدريبية على المشاركين فيها عقد 5 مسابقات تدريبية خارج الأردن تنظيم معارض محلية (بواقع معرض واحد سنوياً)
التكاليف التقديرية	١٥٠,٠٠٠ دينار

اسم المشروع	تطوير المجتمعات الرعوية
المبررات	<ul style="list-style-type: none"> ضعف التعاون بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجال التخطيط للمشروعات المتصلة بتطوير المجتمعات المحلية وتنفيذها ضعف الوعي لدى المجتمعات الرعوية بأهمية المراعي
الأهداف	<ul style="list-style-type: none"> إشراك كافة المؤسسات العاملة مع المجتمع المحلي في تطوير خطة التنمية المجتمعية بهدف إيجاد إطار للسياسات الداعمة لتطبيق استراتيجيات التنمية الريفية الملائمة في المناطق المستهدفة زيادة إنتاجية موارد المراعي المواءمة بين الإنتاج الحيواني والإنتاج النباتي توحيد جهود مختلف المؤسسات العاملة في تطوير المجتمعات المحلية رفع الوعي لدى المجتمعات الرعوية (توفير حوافز)
المناطق / المجموعات المستهدفة	المجتمعات المحلية في مختلف أرجاء المملكة
الأطراف المنفذة	<ul style="list-style-type: none"> وزارة الزراعة المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي المؤسسة التعاونية الأردنية المنظمات غير الحكومية
مدة التنفيذ	خمسة أعوام
متطلبات التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> إجراء دراسات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية في المناطق المستهدفة تحديد الأطراف التي ستعمل في المشروع واختيار قادة محليين له
مؤشرات الإنجاز	<ul style="list-style-type: none"> عقد ٦ دورات تدريبية حول التخطيط الاستراتيجي للموارد الطبيعية إقامة ١٠ وحدات نصف آلية لتصنيع الألبان عقد ٣ اجتماعات تنسيقية مع مؤسسات عاملة في تنمية المجتمعات المحلية
التكاليف التقديرية	٢٠٠,٠٠٠ دينار

الهدف الثالث: تعزيز بناء القدرات (من خلال التدريب والتوعية)

البرنامج الأول: مشاركة المجتمعات المحلية بما في ذلك النساء في إدارة الموارد الرعوية

المشروعات المقترحة

اسم المشروع	جَمى في جنوب الأردن
المبررات	<ul style="list-style-type: none"> التدهور المستمر في الغطاء النباتي بسبب الرعي الجائر والضعف الذي أصاب الطاقة الإنتاجية للمراعي مما يؤدي إلى انحسار التنوع الحيوي والتردي البيئي الشديد الوضع الاقتصادي الصعب في المجتمعات المحلية ضعف برامج التوعية والإرشاد الموجهة لمستخدمي المراعي
الأهداف	<ul style="list-style-type: none"> إدارة الجَمى من قبل المجتمع المحلي لضمان الإدارة المستدامة للرعي في الأراضي الجافة بالإقليم مع مراعاة قضايا النوع الاجتماعي استعادة النباتات الأصلية في الإقليم الاستفادة من المعرفة الفريدة لدى سكان المنطقة في مجال إدارة أراضي الرعي إعادة تأهيل المراعي من خلال الإدارة المجتمعية لعكس عملية التردّي والحد من التصحر تطبيق تقنيات الحصاد المائي
المناطق / المجموعات المستهدفة	<ul style="list-style-type: none"> مستخدمو المراعي مربو المواشي مقدمو الخدمات الإرشادية محافظة الكرك
الأطراف المنفذة	<ul style="list-style-type: none"> وزارة الزراعة برنامج بحث وتطوير البادية الأردنية دائرة الأراضي والمساحة المركز الجغرافي الملكي الأردني الحديقة النباتية الملكية
مدة التنفيذ	ثلاثة أعوام
متطلبات التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> الموارد المالية اللازمة برامج توعية حول إدارة الجَمى باستخدام النهج التشاركي
مؤشرات الإنجاز	<ul style="list-style-type: none"> إقامة جمعيتين تعاونيتين لإدارة الجَمى زيادة إنتاجية المراعي بنسبة ١٠%
التكاليف التقديرية	٢٥٠,٠٠٠ دينار

اسم المشروع	دعم المجتمعات المنتفعة من المحميات الرعوية
المبررات	<ul style="list-style-type: none"> الحاجة لنشر قصص نجاح حول إدارة المراعي ضعف استفادة المجتمعات المحلية من المراعي
الأهداف	<ul style="list-style-type: none"> مأسسة النهج التشاركي/ التشاوري بين المجتمعات الرعوية والأطراف المعنية
المناطق / المجموعات المستهدفة	<ul style="list-style-type: none"> مستخدمو المحميات الرعوية مستخدمو المراعي والمنتفعون منها
الأطراف المنفذة	<ul style="list-style-type: none"> المؤسسة التعاونية الأردنية وزارة الزراعة الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية الجمعية الملكية لحماية الطبيعة الإعلام المحلي برنامج بحث وتطوير البادية الأردنية وزارة الشؤون البلدية وزارة السياحة والآثار

اسم المشروع	دعم المجتمعات المنتفعة من المحميات الرعوية
مدة التنفيذ	خمسة أعوام
متطلبات التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> • إقامة تعاونيات • برامج للتوعية البيئية • تعزيز مفهوم النهج التشاركي
مؤشرات الإنجاز	<ul style="list-style-type: none"> • إقامة ثلاث تعاونيات • عقد تسعة مسابقات تدريبية
التكاليف التقديرية	٣٠٠,٠٠٠ دينار

الهدف الرابع: رصد وتقييم وضع المراعي

البرنامج الأول: رصد وتقييم وضع المراعي واتجاهاته

المشروعات المقترحة

اسم المشروع	إدارة مراعي الدولة
المبررات	<ul style="list-style-type: none"> • عدم وضوح في السلطة المسؤولة عن إدارة المراعي • ضعف إنتاجية المراعي • ضعف وعدم استدامة إدارة المراعي
الأهداف	<ul style="list-style-type: none"> • حماية الموارد الطبيعية بالحد من الرعي الجائر وتحسين إنتاج الأعلاف • المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمربي المواشي مع إيلاء اهتمام خاص للنساء • تطوير مؤشرات المراعي مع ضرورة استخدام منهجية قياسية في كافة أرجاء المملكة (النبات، التربة، الحياة البرية...)
المناطق / المجموعات المستهدفة	<ul style="list-style-type: none"> • مستخدمو المراعي • وزارة الزراعة / مديرية المراعي وتنمية البادية • الحديقة النباتية الملكية • المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي
الأطراف المنفذة	<ul style="list-style-type: none"> • وزارة الزراعة بالتعاون مع منظمات حكومية وأهلية تتبنى النهج التشاركي مع المجتمعات المحلية • مؤسسة تتولى رسم الخرائط اللازمة وإجراء المسوحات • مؤسسة تتولى فرض القانون
مدة التنفيذ	يكون جزءاً من برنامج وطني (طويل الأمد)
متطلبات التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> • إنفاذ تشريع لمنع التعدي على المحميات الرعوية • توفير فريق إداري للقيام بأنشطة المشروع • تنفيذ برامج توعوية
مؤشرات الإنجاز	<ul style="list-style-type: none"> • تقليل التعدي بنسبة ٥٠% • تقييم أفضل لوضع المراعي يؤدي إلى تحسين اتخاذ القرار
التكاليف التقديرية	٥٠,٠٠٠٢ دينار

تناغم استراتيجية المراعي المحدثة مع اتفاقيات ريو

تتوافق الاستراتيجية المحدثة مع توصيات اتفاقيات ريو ذات العلاقة، تحديداً تلك الخاصة بالتنوع الحيوي والتغير المناخي. ومن ذلك أن الاستراتيجية تشدد على أهمية الاستفادة من المعرفة والمهارات الموجودة لدى المجتمع المحلي وتطويرها خاصة لدى السيدات وذلك في مجال إدارة وحماية المراعي. كذلك تتناول الاستراتيجية دور التعاونيات في إدارة الأراضي الرعوية وصونها ودور المنظمات المنتفعة في إطار تعاوني.

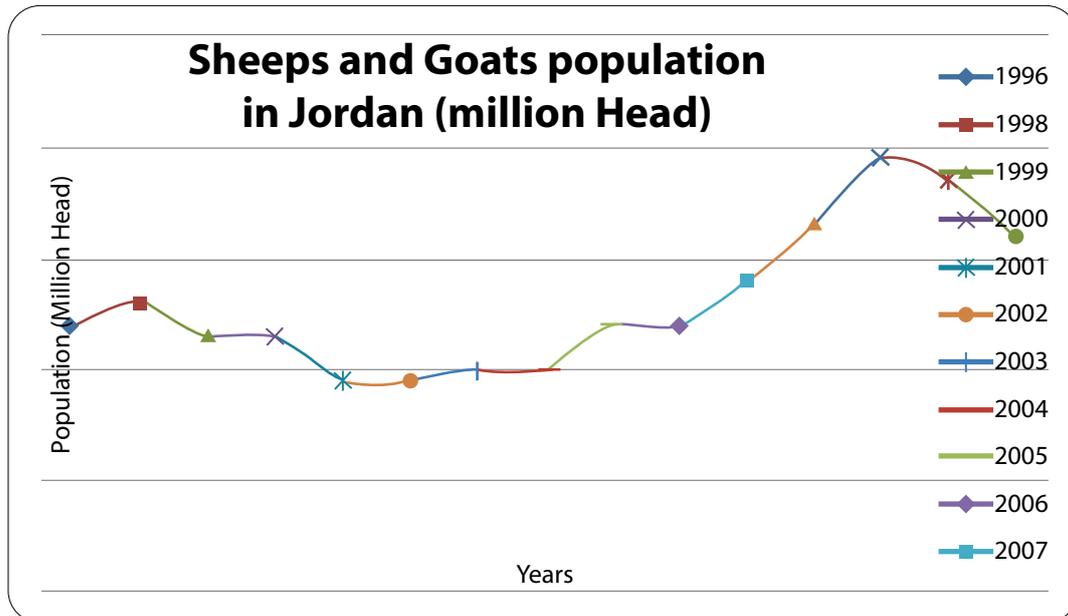
من ناحية أخرى تشتمل الاستراتيجية المحدثة على ضرورة مراجعة التشريعات ذات الصلة لإدارة فعالة للموارد تتم من خلال المجتمع. كذلك تهتم الاستراتيجية ضمن أهدافها ومشاريعها المقترحة بتوفير حوافز للمزارعين والرعاة بهدف تحسين ممارسات استخدام الأراضي لضمان الاستدامة وتقليل تفتت الأراضي. وتركز أيضاً على إدارة القطعان وإدارة المراعي إضافة إلى الحد من الزراعة على حساب النظام الإيكولوجي الهش.

ملحق ١
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالمليون)

المؤشرات	١٩٩٦	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الناتج النباتي الإجمالي	٩٨,٨	١٧٣	٢٢١,١	٢٠١,١	٣٠٧,٢	٤٥٠,٥	٤٤٥,٦	٦٠١,٧
الناتج الإجمالي من المواشي	١٦٨,٥	٢٦٦	٣٥١,٤	٣٣٩	٤٥٨,٣	٨٧٦,٢	٧٧٧,٤٧	٩٥١,٦
الناتج الزراعي الإجمالي	٣٦٧,٣	٤٣٩	٥٧٢,٥	٥٤٠,١	٧٦٥,٥	١٣٢٦,٧	١٢٢٣,١	١٥٥٣,٣
الاستهلاك النباتي الوسيط	٣٩,٩	٤٩,١	١٢١,٤	١٣٩,٢	١٨٨,١	١٩٧,٩	١٥٥,٣	١٨٣,٧
الاستهلاك الوسيط من المواشي	١١٣,٩	١٩٨,٩	٢٧٤,٨	٢٨٠,٨	٣٣١,٣	٧٥٥,٣	٦٠٨,٦	٧٩٢,٧
مجممل الاستهلاك الوسيط	١٥٣,٨	٢٤٨	٣٩٦,٢	٤٢٠	٥١٩,٣	٩٥٣,٢	٧٦٣,٩	٩٧٦,٤
القيمة المضافة للنبات	٥٨,٩	١٢٣,٨	٩٩,٧	٦١,٩	١١٩,١	٢٥٢,٧	٢٩٠,٣	٤١٨
القيمة المضافة للمواشي	٥٤,٦	٦٧,١	٧٦,٧	٥٨,٣	١٢٧,١	١٢٠,٩	١٦٨,٩	١٥٨,٩
مجممل القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)	١١٣,٥	١٩٠,٩	١٧٦,٣	١٢٠,٢	٢٤٦,٢	٣٧٣,٦	٤٥٩,٢	٥٧٦,٩

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١٢

ملحق ٢
توزيع أعداد الأغنام والماعز (١٩٩٦-٢٠٠٧)



ملحق ٣

اتجاهات في مستوردات الشعير وإنتاجه المحلي ودعم غذاء المواشي

العام	كميات الشعير المستورد (ألف طن)	قيمة الشعير المستورد (مليون دولار)	السعر تسليم على ظهر السفينة (دينار/طن)	إنتاج الشعير المحلي (ألف طن)	دعم غذاء المواشي (مليون دولار)
١٩٩٤	٤٧١,٩	٤٣,١	٦٤,٨	٢٧,٤	٤١,١
١٩٩٥	٤٨٧,٩	٥٣,٣	٧٧,٤	٣١,٧	٣,١
١٩٩٦	٧٣٣,٩	١٥٣,٧	١٤٨,٧	٢٩,٢	٤٢
١٩٩٧	٥٠٧,٩	٨١,٣	١١٣,٦	٢٩,٤	--
١٩٩٨	٥٠٥,٧	٦٦,٨	٩٣,٧	٢٧,٤	--
١٩٩٩	٧٤٤,٥	٧٩,٢	٧٥,٥	٤,٩	--
٢٠٠٠	٤٢٦,١	٥٤,٣	٩٠,٤	١٢,١	٢٨,٥
٢٠٠١	٣٧٤,١	٤٤,٤	٨٤,١	١٧,٣	١٦,٨
٢٠٠٢	٣١٥,٦	٣١,٥	٧٠,٧	٥٦,٨	١٤,١
٢٠٠٣	٥٦٧,٤	٥٤,٢	٦٧,٨	٢٥,٨	٧,٩
٢٠٠٤	٧٦٤,٨	١٠٣,٣	٩٥,٨	٢١,٠	٣١,٦
٢٠٠٥	٦٢٧,١	١٠٠,٤	١١٣,٦	٣١,٨	٥٠,٨
٢٠٠٦	٨٧٦,٨	١٤١,١	١١٤,٢	١٨,٤	٦٢
٢٠٠٧	٨٥٠,٩	٢٥٠,٦	٢٠٨,٩	١٣,٥	١٣٤
٢٠٠٨	٦٦١,٥	٢٤٠,٥	٢٥٧,٩	١٠,٣	?
٢٠٠٩	٦١٣,٩	١٠٤,٢	١٢٠,٤	١٧,١	?
٢٠١٠	٥٤١,٠	١٣٦,١	١٧٨,٤	١٠,٧	?

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١٢؛ وزارة الصناعة والتجارة ٢٠٠٨